PAULA YACOUBIAN

POLITICAL ACTIVIST

السيّد رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجّه بواسطتكم إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونيّة.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان

Dafa headquarter (previous Volvo building)
Beirut - Corniche Pierre Gemayel | Fiat bridge area
Zip Code 2069 | T +961 76 664 844

PAULA YACOUBIAN

POLITICAL ACTIVIST

السيّد رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجَّه إلى الحكومة حول الإنضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

المرجع: المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نتشرَّف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

بما أن الحكومة أيّدت اقتراح القانون الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام في لبنان، الجاري درسه حالياً من قِبَل اللجان النيابيّة المختصّة تمهيداً لإقراره.

وبما أنه من المهم أن تقترِن هذه الخطوة بالإنضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، كون ذلك يُعزِّز مكانة لبنان في ميدان حقوق الإنسان على الصعيد الدولي خصوصاً بعد أن رفضَت السلطات البلغارية تسليم مالك السفينة "روسوس" إلى القضاء اللبناني في ملف جريمة انفجار مرفأ بيروت لعدم وجود ضمانات تكْفُل عدم معاقبته بالإعدام في لبنان في حال إدانته.

وبما أن الإنضمام إلى البروتوكول المذكور يستوجِب، من حيث المبدأ، إحالة مشروع قانون من الحكومة إلى مجلس النواب بهذا الشأن انطلاقاً من أحكام المادة 52 من الدستور ليُصار إلى إقراره بالتزامن والتلازم مع اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام.

PY

Dafa headquarter [previous Volvo building]
Beirut - Corniche Pierre Gemayel | Fiat bridge area
Zip Code 2069 | **T** +961 76 664 844

وبما أنه يقتضي بالتالي توجيه سؤال إلى الحكومة حول هذا الموضوع.

لذلك،

فإننا نتشـرّف بأن نوجّه إلى الحكومة وتحديداً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الخارجية والمغتربين، السؤال التالي:

1- ما هو موقف الحكومة من مسـألة انضـمام لبنان إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؟؟ ألا يقتضي أن يكون موقفها بهذا الصدد منسجماً مع تأييدها لاقتراح قانون إلغاء العقوبة المذكورة في لبنان؟؟

2- ألا يستحق إلغاء عقوبة الإعدام في لبنان أن يُترجَم على المستوى الدولي في سبيل تعزيز مكانة لبنان على صعيد حقوق الإنسان؟؟ وفي حال الإيجاب ما الذي يَمنَع إحالة مشروع قانون من الحكومة إلى مجلس النوب للإنضمام إلى البروتوكول المذكور تحقيقاً لهذه الغاية؟؟

3- هل تنوي الحكومة إحالة هكذا مشروع إلى مجلس النواب؟؟ وفي أي مدى زمني؟؟

وعليه،

فإننا نأمل إجراء المقتضى القانوني بعد إحالة هذا السؤال إلى الحكومة وتحديداً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الخارجية والمغتربين للجواب عليه خلال المهلة المُحدَّدة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا الى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان